المحاضرة التاسعة: الحوكمة كآلية لتحقيق التنمية (المستدامة): تفسير نظري

إن الحوكمة من ضمن الركائز الأساسية لأهداف التنمية المستدامة حيث تعتبر البنية الأساسية التي تعزز تحقيق الأهداف الأخرى، لذلك أصبحت الحوكمة موضوعا للنقاش الأكاديمي والبرامج الحكومية في جميع أنحاء العالم، وقد كرست الحكومات وواضعي السياسات والهيئات المنظمة جهدا كبيرا وموارد ضخمة في تطوير التشريعات والسياسات المتعلقة بالحوكمة وتطبيقاتها، لذلك تهدف المحاضرة لدراسة أثر تطبيق الحوكمة على أهداف التنمية المستفادة وذلك من خلال عرض الأطر النظرية والتفسيرية التي تُمكّن الطالب من فهم كيف يساهم تطبيق الحوكمة بمبادئها وخصائصها ومميزاتها على فهم عمليا من خلال تجارب الدول التنموية الرائدة التي أصبحت نماذج ناجحة وجب على الدول التعلم منها، ونفهم أيضا التحديات التي تواجه بعض النماذج أو التجارب التنموية.

سنوضح كيف أن الحوكمة كآلية تدعو لوجود مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة وسيادة القانون، ومكافحة الفساد على جميع المستويات (السياسي، والإداري، والاقتصادي والأخلاقي)، مما يعزز الديمقراطية وتحسين مستوى المعيشة وتخفيض معدلات البطالة والفقر، ودعم العدالة والمساواة، وذلك كله يندرج تحت أهداف التنمية المستدامة. وبذلك نحقق هدف توضيح العلاقة الارتباطية القوية بين الحوكمة والتنمية (المستدامة)، عمليا.

1. الحوكمة كأداة كآلية لتحقيق التنمية (المستدامة):

على الرغم من أن الحوكمة تتعلق بجميع المنظمات سواء كانت اجتماعية سياسية اقتصادية، خاصة وعامة، فإن في سياق التنمية تعني الحوكمة من قبل الدولة من خلال سلطاتها وواجباتها الدستورية المختلفة، وعلاقة الحوكمة بالتنمية التي تعني ببساطة العملية والطريقة التي يتم بها إدارة التنمية، أوجدت مفهوم "حوكمة التنمية"(development governance).

فحوكمة التنمية التي تعني إدارة التنمية لوحدة إدارية أو وحدة جيوسياسية معينة، هي مصطلح شامل يشمل عملية السياسات بأكملها فيما يتعلق بالتنمية ومشاركيها أو أطرافها. ففي تقرير عام 1992 بعنوان الحوكمة والتنمية عرف البنك الدولي الحوكمة الجيدة، بأنها: الطريقة التي بها ممارسة السلطة وفي إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلد من اجل التنمية"، وفي سياق التنمية، يتم تعريف حوكمة التنمية بأنها حكم/إدارة التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال آليات مناسبة تشمل صنع السياسات ، وتصميم البرامج، وتخصيص الميزانيات، والإصلاحات الإدارية التي تتوافق مع الأولويات طويلة الأجل، والاهداف متوسطة الأجل، والاهداف القصيرة الأجل و/أو السنوية المحددة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تقود هذه العملية الدولة من خلال العمل الجماعي لمختلف أصحاب المصلحة المتعددين، وبالتالي حوكمة التنمية هي بالضرورة قضية سياسية.

تنامى دور الحوكمة كأداة/آلية لتحقيق التنمية مع ظهور النيوليبرالية كقوة مهيمنة إلى تقليل دور الدولة، حيث أصبح تربط جودة الحكم بمدى تدخل الدولة أو تقليل تدخل الدولة، وهذا يعني طريقة الحكم التي تسهل التنفيذ الفعال للإصلاحات السوقية من خلال مؤسسات سياسة فعالة، والتحول من البيروقراطية الهرمية نحو استخدام أو التعاون الشبكات والجهات غير الرسمية. مجموع التعريفات التي كانت مشغولة بربط آليات الحوكمة بالتنمية الاقتصادية، مع استمرار التحديات الإنسانية والدولية مثل الجوع وسوء التغذية والحروب والنزاعات، فإن حدود الحوكمة وعلاقتها بتحقيق التنمية قد أعيد تشكيلها بشكل خاص لمعالجة مثل هذه القضايا، فأصبح مفهوم حوكمة التنمية كمفهوم موسع.

أثر تطبيق الحوكمة على التنمية (المستدامة)

أولا- أثر تطبيق الحوكمة على حقوق الإنسان

- الحوكمة تهدف إلى تطوير المؤسسات والعمليات لتلبية احتياجات المواطنين، بما في ذلك الفئات المهمشة والفقراء.
- ترتبط الحوكمة بعمليات التحول الديمقراطي وتعزيز جودة الديمقراطية ودور المجتمع المدني.

1. العلاقة بين الحوكمة وحقوق الإنسان:

- الحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان يعززان بعضهما البعض.
- حقوق الإنسان توفر مبادئ وقيم، وتساعد على قياس الأداء والمحاسبة.
- المؤسسات القانونية والسياسية تحتاج إلى بيئة مواتية لإعمال حقوق الإنسان.

2. الحق في التنمية:

- الحق في التنمية هو حق حديث في القانون الدولي ويركز على تحقيق رفاهية السكان.
- الاعتراف بهذا الحق يتم تثبيته من خلال قرارات لجان الأمم المتحدة والمجالس الدولية.
- يشير إلى مسؤولية الدولة في إنشاء سياسات تساهم في التنمية البشرية.

3. الاتجاهات الرئيسية للعلاقة بين حقوق الإنسان والحوكمة:

- مؤسسات ديمقراطية :تعزيز المشاركة العامة وبناء حكم رشيد.
- تقديم الخدمات العامة :تحسين قدرة الدولة على تلبية احتياجات المواطنين الأساسية.
- مكافحة الفساد :زيادة الشفافية والمساءلة للمساعدة في حماية حقوق الإنسان.
- المساءلة وسيادة القانون :تعزيز الوعي بالإطار القانوني وتمكين الأفراد للمطالبة بحقوقهم.

4. دور الحوكمة في تعزيز الديمقراطية:

- الحوكمة تدعم الديمقراطية من خلال المساواة والشفافية والمساءلة.
- الديمقراطية تركز على حماية الحريات وتفعيل مساهمة المجتمع المدني.

5. المشاركة السياسية والمجتمعية:

- المشاركة قائمة على مبادئ الحوكمة وتؤثر بشكل إيجابي على فعالية الحكومة.
- تعزز المشاركة من خلال تحقيق التوازن بين القيادة والجمهور.
- تحتاج إلى توافر الشفافية والمعلومات لضمان استجابة الحكومة لمطالب المواطنين.

6. المساواة وعدم التمييز:

- التركيز على مشاركة الجميع في جميع جوانب التنمية وتحقيق المساواة.
- التمييز يؤثر سلبًا على حقوق الإنسان، مما يستدعي وجود بيئة داعمة للمشاركة الفعالة.

7. أهمية المساواة بين الجنسين:

- تحقيق المساواة بين الجنسين يعزز الحوكمة ويؤثر إيجابيًا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

- المرأة تواجه تحديات عديدة في سوق العمل، مما يتطلب إدماجها في مختلف الأبعاد التنموية.

8. تعزيز حقوق الشباب:

- ضمان حقوق الشباب يشمل توفير فرص متساوية في الخدمات مثل التعليم والرعاية الصحية.
- تمكين الشباب ودعم مشاركتهم الفعالة ضروري لتحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا- أثر تطبيق الحوكمة على التمكين

العلاقة بين الحوكمة والتمكين تتسم بالترابط؛ حيث أن تطبيق الحوكمة الجيدة يعزز من فرص التمكين لكافة الفئات، مما يؤدي إلى تنمية مستدامة وشاملة.

1. تعريف الحوكمة:

- تطبيق الحوكمة بشكل فعّال يعزز مبادئ المساءلة والمشاركة والشفافية والمواطنة والمساواة.
- الحوكمة الرشيدة ترتبط بتمكين الفئات المهمشة مثل المرأة والشباب، مما يتيح لهم المشاركة في الحياة السياسية واتخاذ القرارات.

2. أهمية التمكين:

- التمكين هو عملية تمكين الفئات المهمشة من المشاركة الفعالة في المجتمع وإصدار السياسات.
- لتحقيق التنمية المستدامة، يجب تفعيل قيم الحوكمة وتفعيل التمكين لكافة الفئات.

3. تمكين المرأة:

- ظهر مصطلح "تمكين المرأة" في التسعينات وارتبط بالاستراتيجيات العالمية لتطوير المجتمع.
- يشمل تمكين المرأة:
  - ✓ التمكين السياسي :مشاركة المرأة في صنع السياسات والحصول على المناصب القيادية.
  - ✓ التمكين الاقتصادي :الحصول على حقوقها الاقتصادية مثل المساواة في الأجور.
  - ✓ التمكين الاجتماعي :تعزيز دعم المجتمع للمرأة وزيادة وعي المجتمع بدورها.

4. مؤشرات تمكين المرأة:

- وجود المرأة في المجالس التشريعية، نسبة النساء في البرلمان، ومشاركتهم في الأحزاب.
- المساواة في الأجور كاملة وزيادة عدد النساء العاملات.

5. معوقات تمكين المرأة:

- انخفاض مستويات التعليم وارتفاع معدلات الأمية.
- عدم المساواة بين الجنسين وثقافة التمييز ضد النساء.

6. تمكين الشباب:

- يشمل تمكين الشباب منحهم الثقة والفرص للمشاركة في صنع القرار.
- يعزز من دورهم في المجتمع ويخلق قيادات شابة قادرة على الابتكار وتقديم الحلول.

7. جهود تمكين الشباب على المستوى الدولي:

- برامج مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعزز من قدرات الشباب وتدربهم على ممارسة القيادة والمشاركة الفعالة في صنع السياسات.

8. معوقات تمكين الشباب:

- نقص التعليم والخبرات اللازمة للدخول في سوق العمل.
- معوقات اقتصادية وموارد مادية محدودة.
- العوامل التمييزية بسبب العمر والاتجاهات الفكرية.

ثالثا- أثر تطبيق الحوكمة على مكافحة الفساد

مكافحة الفساد تتطلب تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، وتعاون دولي فعال، ونجاح جهود مكافحة الفساد يعتمد على التزام الدول بتطبيق الآليات والقوانين المناسبة وتعزيز الشفافية والمساءلة.

1. تعريف الفساد:

- الفساد هو ظاهرة تتواجد في جميع دول العالم، تؤثر على التنمية وتقوض الحكم الرشيد.
- يزداد الفساد بفعل العولمة والتكنولوجيا وزيادة معدلات الفقر والجهل.

2. أنواع الفساد:

- الفساد السياسي :سوء استخدام السلطة لتحقيق المنفعة الخاصة، مما يتسبب في فقدان ثقة الجمهور في النظام السياسي.
- الفساد الإداري :سلوك الموظفين المستغلين للسلطة لتحقيق مصالح شخصية، مما يؤثر سلبًا على الأداء الحكومي.
- الفساد المالي :مخالفات تتعلق بالمعاملات المالية، مثل الرشوة واستخدام الأموال العامة بصورة غير شرعية.
- الفساد الأخلاقي :انحرافات أخلاقية وسلوكيات غير مقبولة من الموظفين أثناء تأدية أعمالهم.

3. الآثار السلبية للفساد:

- تقويض ثقة المواطنين في الحكومة.
- إضعاف المشروعية السياسية.
- تعطل برامج التنمية وتراجع مستوى الخدمات العامة.
- تفشي الفقر وزيادة الفجوة الاقتصادية والاجتماعية.

4. آليات الحوكمة في مكافحة الفساد:

- تطوير البنية التشريعية :إصدار قوانين تسن عقوبات رادعة وتهدف لحماية المبلغين عن الفساد.
- تحسين أداء الأجهزة الحكومية :توفير خدمات ذات جودة عالية وتقليل تكاليف الخدمات.
- تعزيز الشفافية :الكشف عن الإجراءات الإدارية والمالية العامة.
- تحسين المساءلة :تأسيس نظام للمراقبة الداخلية والخارجية يستجيب لمطالب المواطنين.

5. دور المنظمات الدولية:

- الأمم المتحدة :من خلال اتفاقية مكافحة الفساد التي توفر إطارًا قانونيًا عالميًا للتعاون بين الدول.

- منظمة الشفافية الدولية :زيادة وعي المجتمع بأضرار الفساد وتعزيز المساءلة.
- البنك الدولي :تقديم **الخطة لمساعدة الدول في مكافحة الفساد وإدخال إصلاحات في الأنظمة.**

6. الجهود الإقليمية:

- العمل العربي المشترك لمكافحة الفساد من خلال اتفاقيات للتعاون وتبادل المعلومات والخبرات.

رابعا- أثر تطبيق الحوكمة على النظام السياسي

- تطبيق الحوكمة الرشيدة هو أساس تعزيز الاستقرار السياسي، مما يساهم في تحقيق الأهداف الوطنية والتنموية.
- الاستقرار السياسي ظاهرة نسبية، يتم تحقيقه بشكل متفاوت، إلا أن الحوكمة السليمة تضع الأسس لتطويره.

1. تعريف الحوكمة والنظام السياسي:

- الحوكمة تؤثر بشكل كبير على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تبني معايير سياسية تسمح بتطوير المجتمع وتعزيز الحرية والمساواة.
- يتطلب مفهوم الحوكمة إصلاح النظام السياسي لمحاربة الفساد وتحقيق الشفافية والمساءلة.

2. مستويات الإصلاح السياسي:

- المستوى الهيكلي :توزيع السلطة السياسية والاقتصادية بشكل متوازن.
- المستوى السياسي :نظام سياسي يحظى بشرعية سياسية ويعتمد الديمقراطية والفصل بين السلطات.
- المستوى الإداري :وجود إدارة فعّالة ومحاسبة شفافة.

3. دور الدولة في الحوكمة:

- الدور التقليدي: المحافظة على الأمن والاستقرار وحماية الحقوق وتقديم الخدمات.
- الدور التنموي :تعزيز القطاع الخاص وخلق بيئة استثمارية تنافسية.

4. حيوية النظام السياسي:

- ارتبط مفهوم حيوية النظام السياسي باستقرار الحكومة ورضا الشعب، مما يتطلب تواصل فعال بين الحاكم والمحكوم.
- وجود مؤسسات ذات أدوار محددة تساهم في تحقيق المصلحة العامة.

5. مبادئ سيادة القانون:

- سيادة القانون :يعنى وجود قوانين واضحة ومنظمة تعزز حقوق المواطنين وتضمن العدالة.
- يتطلب ذلك استقلالية القضاء ووضوح القوانين.

6. أنواع المساءلة:

- المساءلة التنفيذية :محاسبة الأجهزة الحكومية.
- المساءلة التشريعية :متابعة البرلمان لأعمال الحكومة.
- المساءلة القضائية :تطبيق القوانين من قبل القضاة.

7. اللامركزية:

- تعني تمكين المجتمعات المحلية من إدارة شؤونها، مما يسهم في استجابة أفضل لاحتياجات المواطنين.
- تتطلب أنظمة بلدية منظمة لدعم المشاركة الفعالة.

8. الإعلام ودوره في الحوكمة:

- أهمية وجود إعلام حر ومستقل لنقل المعلومات وتعزيز الشفافية.
- تنمية الإعلام كأداة حيوية في دعم الحكم الرشيد.

9. القيادة الوطنية:

- يتطلب تحقيق التنمية المستدامة وجود قيادات حكيمة وقادرة على تغيير الواقع.
- أهمية بناء مؤسسات قوية وتطوير الشراكات لتحقيق الأهداف.

10. الاستقرار السياسي:

- يتمثل في تحقيق الشرعية، الثبات في المناصب، واستقرار النظام السياسي.
- يتأثر بالبعد النفسي والسلوك السياسي للمواطنين والالتزام بالقانون.

دور تطبيق الحوكمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

1. الخصائص والمبادئ:

- **الشفافية** :تتيح للجميع الوصول إلى المعلومات، مما يعزز الثقة في الحكومة ويقلل من الفساد.
- **المساءلة** :يجب أن تكون المؤسسات الحكومية مسؤولة أمام المواطنين بشأن قراراتها وأفعالها.
- **المشاركة** :تعزيز مشاركة الفئات المختلفة، بما في ذلك المهمشين، في صنع القرارات.
- **المساواة** :ضمان العدالة في توزيع الموارد وتقديم الفرص لجميع الفئات الاجتماعية.

2. الأنواع:

- **الحوكمة السياسية** :تعزز الديمقراطية وحق الأفراد في المشاركة في صنع السياسات، مما يسهم في تحقيق الاستقرار.
- **الحوكمة الإدارية** :تركز على كفاءة تقديم الخدمات الحكومية وشفافيتها.
- **الحوكمة الاقتصادية** :تسهم في إدارة الموارد بشكل مستدام وتدعم النمو الاقتصادي.
- **الحوكمة البيئية** :تضمن استخدام الموارد الطبيعية بحكمة، مما يحمي البيئة ويعزز التنمية المستدامة.
- **حوكمة الشركات** :تعزز من مسؤولية الشركات تجاه المجتمع وتعزز النزاهة.

3. الأبعاد:

- **البعد الاقتصادي** :يسعى لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وتقليل الفقر من خلال إعادة توزيع الموارد.
- **البعد الاجتماعي** :يؤكد على تمكين المجتمعات وتعزيز الشمولية وضمان حقوق جميع الأفراد.
- **البعد البيئي** :يركز على الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال القادمة.
- **البعد التكنولوجي** :يسهم في استخدام الابتكار والتكنولوجيا لتحسين الخدمات وتعزيز الفعالية.
- **البعد السياسي** :يعزز المؤسسات الديمقراطية ويؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي وتعزيز سيادة القانون.

4. المؤشرات والمعايير:

- **مؤشر مدركات الفساد** :يقيس الفساد في القطاع العام، مما يساعد على تقييم فعالية الحوكمة.
- **معايير حقوق الإنسان** :تضمن أن تتمتع جميع الفئات بالحقوق الأساسية وتعزيز المساواة.
- **مؤشرات التنمية البشرية** :تقيس مستوى الرفاهية وجودة الحياة وتحقيق المساواة في الفرص.

5. **الفواعل:**

- **الدولة** :تتحمل المسؤولية الرئيسية في تطبيق الحوكمة.
- **المجتمع المدني** :يلعب دورًا مهمًا في مراقبة الحكومة والمشاركة في صنع السياسات.
- **القطاع الخاص** :يجب أن يتحمل المسؤولية الاجتماعية ويشارك في تنفيذ استراتيجيات التنمية.
- **المنظمات الدولية** :توفر الدعم والمشورة للدول في تطبيق المعايير العالمية.

6. **المستويات المستهدفة:**

- **المستوى المركزي** :تضمين الحوكمة في السياسات العامة وتعزيز العدالة.
- **المستوى المحلي** :تمكين المجتمعات المحلية من الإدارة الذاتية وتحقيق التنمية المستدامة.
- **المستوى الإقليمي والدولي** :التعاون بين الدول لمكافحة الفساد وتبادل المعلومات والخبرات.

7. **آليات تطبيق الحوكمة:**

- **تحسين الأطر القانونية** :ضمان وجود قوانين فعالة تعزز من الشفافية والمساءلة.
- **تطوير البنية التحتية المؤسسية** :بناء مؤسسات قوية قادرة على تنفيذ برامج التنمية.
- **إشراك المواطنين** :تمكين الفئات المختلفة من المشاركة في عمليات صنع القرار.
- **استخدام التكنولوجيا** :تنظيم الخدمات الحكومية ورفع كفاءة الأداء.

جدول توضيحي بالأمثلة يشرح كيفية مساهمة مبادئ الحوكمة في دعم مسارات التنمية المستدامة

عموما، تطبيق الحوكمة من خلال خصائصها ومبادئها، بجانب فاعليتها في تلبية أبعاد التنمية المستدامة، يلعب دورا محوريا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يعزز تطبيق الحوكمة من جهود مكافحة الفساد، ويؤدي إلى استقرار النظام السياسي، مما يسهم في تعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة لكافة فئات المجتمع.
بالتركيز على رؤى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة البنك الدولي، يمكن تلخيص كيفية تطبيق مبادئ الحوكمة بخصائصها وأبعادها ومعاييرها ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في الجدول بالأمثلة

الخاصية/المعيار/ المبدأ	التفاصيل	كيفية المساهمة في تحقيق التنمية والتنمية المستدامة	أمثلة
الشفافية	الإفصاح عن المعلومات بشكل حر ومجاني.	تعزز الشفافية من الثقة بين الحكومة والمواطنين، مما يسهل المشاركة الفعالة ويقلل من الفساد.	نيوزيلندا: قانون الشفافية الذي يتيح وصول المواطنين إلى معلومات الحكومة بسهولة.
المحاسبة والمسؤولية	قابلة للمحاسبة من قبل الشركاء.	تضمن المحاسبة أن تكون المؤسسات الحكومية مسؤولة أمام المواطنين، مما يعزز من فعالية الخدمات العامة.	سنغافورة: وجود هيئات رقابية فعالة لمراقبة أداء الحكومة.
الشرعية	إذعان العامة للسلطة القائمة.	تعزز الشرعية من قبول المواطنين للقرارات الحكومية، مما يساهم في الاستقرار السياسي والتنمية	الدنمارك وألمانيا مثلا: حيث يتمتع النظام السياسي بقبول شعبي عالٍ.

		المستدامة.	
العدالة والمساواة الاجتماعية	تنفيذ القانون دون تمييز.	تضمن العدالة والمساواة توفير الفرص لجميع الأفراد، مما يعزز من التنمية الاجتماعية والاقتصادية.	في كندا: سياسات تعزيز المساواة بين الجنسين، مما زاد من تمثيل النساء في الحكومة. أما في جنوب افريقيا سياسات تعزيز العدالة بعد انتهاء نظام الفصل العنصري
الشمولية	تعاطي مع رفاهية المجتمع.	تساهم الشمولية في دمج جميع الفئات في عملية التنمية، مما يعزز من الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.	جنوب أفريقيا: سياسة تعزيز الشمولية بعد انتهاء نظام الفصل العنصري.
الاستجابة	تلبية احتياجات المجتمع.	تعزز الاستجابة من قدرة الحكومة على التعامل مع احتياجات المواطنين، مما يسهم في تحسين جودة الحياة.	كولومبيا: برامج الاستجابة السريعة للاحتياجات الإنسانية بعد النزاعات.
التو افق	قبول الاختلاف واحترام تنوع وجهات النظر.	يساهم التوافق في بناء مجتمع متماسك حيث يتم احترام آراء الجميع، مما يعزز من الاستقرار الاجتماعي.	سويسرا: نظام ديمقراطي يتيح تمثيل جميع الفئات.
الكفاءة	الاستخدام الأمثل للموارد.	تساهم الكفاءة في تحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة، مما يعزز من النمو الاقتصادي المستدام.	سنغافورة: استخدام تقنيات حديثة في إدارة الموارد العامة.
الإدامة	استمرارية النشاطات الحكومية.	تضمن الإدامة استمرارية البرامج التنموية، مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية على المدى الطويل.	النرويج: برامج طويلة الأمد لحماية البيئة.
التمكين والتخويل	توفير البيئة الملائمة للمجتمع.	يساهم التمكين في تعزيز قدرة الأفراد والمجتمعات على المشاركة الفعالة في صنع القرار، مما يعزز من التنمية المستدامة.	الهند: برامج تمكين المرأة والشباب.
الفعالية	التعامل مع المستجدات بفعالية.	تعزز الفعالية من قدرة الحكومة على الاستجابة للتحديات والفرص الجديدة، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.	كوريا الجنوبية: استجابة فعالة للأزمات الاقتصادية.
الخدماتية	ضمان تقديم الخدمات الأساسية.	تساهم الخدماتية في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز الرفاهية العامة، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.	فنلندا: نظام تعليمي وصحي متكامل يضمن تقديم خدمات أساسية عالية الجودة.
المشاركة الشعبية الفاعلة	تعزيز مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار.	تساهم المشاركة في تعزيز الشرعية وزيادة قبول السياسات الحكومية، مما يؤدي إلى استقرار المجتمع.	الإكوادور: إشراك المواطنين في عملية صياغة الدستور الجديد من خلال استفتاءات

			عامة.
حكم القانون ودولة المؤسسات	ضمان سيادة القانون وحقوق الإنسان	يوفر حكم القانون بيئة آمنة للمواطنين ويعزز من العدالة الاجتماعية، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.	الدنمارك: نظام قانوني قوي يضمن حماية حقوق الإنسان.
المساءلة	تعزيز المساءلة على جميع المستويات.	تضمن المساءلة أن تكون المؤسسات الحكومية مسؤولة أمام المواطنين، مما يعزز من فعالية الخدمات العامة.	سنغافورة: وجود هيئات رقابية فعالة لمراقبة أداء الحكومة.
استخدام عقلاني وفعال للموارد	تحسين إدارة الموارد لتحقيق التنمية.	يعزز الاستخدام الفعال للموارد من النمو الاقتصادي المستدام.	فنلندا: إدارة فعالة للموارد الطبيعية.
توازن بين الأجيال	مراعاة احتياجات الأجيال القادمة.	يساهم التوازن بين الأجيال في تحقيق استدامة الموارد والبيئة للأجيال القادمة.	النرويج: استثمارات في صندوق الثروة السيادية للحفاظ على الموارد للأجيال المستقبلية.
قدرة على معالجة المسائل المؤقتة	الاستجابة السريعة للتحديات.	تساهم القدرة على معالجة المسائل المؤقتة في تحسين استجابة الحكومة للأزمات.	كوريا الجنوبية: استجابة فعالة للأزمات الاقتصادية.
تسيير دائم وشفاف	ضمان استدامة الشفافية في العمليات.	تضمن الشفافية استمرارية الثقة بين الحكومة والمواطنين، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.	أيسلندا: سياسات شفافة في إدارة الموارد الطبيعية.
تسيير بالمشاركة	إشراك جميع الفئات في صنع السياسات.	تساهم المشاركة في تعزيز الشرعية وزيادة قبول السياسات الحكومية، مما يؤدي إلى استقرار المجتمع.	الهند: نظام الحوكمة اللامركزية الذي يُعزز من دور المجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات.
الحوكمة الاقتصادية	دعم الاستقرار الاقتصادي وتحسين بيئة الأعمال.	تطبيق سياسات تعزز من المنافسة وتحسن البيئة الاستثمارية.	دول شمال أوروبا (مثل السويد):
الحوكمة البيئية	ضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.	تطبيق خطط الطاقة المتجددة كجزء من جدول الأعمال البيئي المستدام.	ألمانيا
التكنولوجيا	- الحكومة: استخدام التكنولوجيا لتحسين الخدمات. - المجتمع المدني: استخدام التكنولوجيا للتواصل. - القطاع الخاص: الابتكار في تقديم الخدمات	- الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية.	- استونيا: تطبيق الحكومة الرقمية الذي يتيح مجموعة من الخدمات العامة عبر الإنترنت.